رصد وتقييم المتحقق من مشاريع التشييد والسكن والخدمات في خطة التنمية العراقية 2010 -2014

أ.م.د. هناء عبد الغفار حمود*

المقدمة :

تتناول هذه الدراسة موضوعة رصد وتقييم الأنجازات الفعلية المتحققة من مشاريع قطاع التشييد والبناء بالقياس لما هو مخطط من أهداف تنموية وضعت ضمن خطة التنمية الخمسية 2010-2012 ، وذلك بغية أجراء تقييم لمنتصف المدة وأعادة النظر بالأولويات من المشاريع الأستثمارية أستجابة للمتغيرات والظروف المحلية والأقليمية والدولية ، والعمل على صياغة رؤى ورسائل وأهداف ستراتيجية حديثة للخطة الخمسية اللاحقة 2013-2017 .

ان الهدف من هذه المراجعة القريبة هو متابعة مدى توافر عناصر أستدامة التنمية في الأداء الأستثماري لهذا النشاط ، وتحديد الأمكانات والتحديات التي يواجهها. وقد اعتمدت الدراسة كمصادر للدراسة على وقائع الخطة الخمسية 2010-2014 الصادرة عن وزارة التخطيط ، وبيانات الجهاز المركزي للأحصاء حول مؤشرات الأقتصاد الكلي ، وكذلك احصاءات وبيانات الوزارات المعنية بأنشطة القطاع وسياساتها القطاعية . وأتبعت الدراسة منهجية التقييم والتحليل التالية :

- تحليل التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المخطط لها ، المكممة وفقا لنسب أو أرقام محددة أو غير المكممة ، وذلك بعد تحديد المؤشرات الرئيسة لقياس تنفيذ الهدف والجهات المسؤولة عن التنفيذ ، وأخيرا أختيار مؤشرات لقياس التقدم المحرز في انجاز كل هدف.
- تحليل (سوات SWOT) لتحليل نقاط القوة والضعف الداخلية المسيطر عليها من النشاط المعني، والفرص الخارجية المتاحة للتطوير نظرا لأمكانات النشاط ، وأخيرا التهديدات والتحديات الخارجية التي لا يمتلك عليها سيطرة وتمثل معوقات لأداءه.

من أهداف خطة التنمية الوطنية (2010-2014) تعزيز مساهمة قطاع البناء والتشييد في النمو الأقتصادي ، أذ تسعى الخطة لتحقيق تطور في أهميته النسبية من الناتج المحلي الأجمالي بمعدل نمو قدره (7,6%) خلال سنوات الخطة . كما تهدف الى رفع قيمة ناتجه بالأسعار الثابتة من (1996,4) مليون دينار في سنة الهدف 2009 ، الى (2148,1) مليون دينار سنة 2010 ومن ثم الى (2311,4)في عام 2011, ثم الى (2676,1) مليون دينار عام 2013 .

في واقع الحال أثبت هذا القطاع تقدما مهما ، أذ أرتفعت أهميته النسبية من الناتج المحلي الأجمالي من (3,3%) الى (4,5%) بين عامي 2009 و 2010 ، ثم اصبحت (4,3%) عام 2011 . يلاحظ ان القيمة المضافة المتحققة قد تجاوزت الهدف المخطط بكثير ، أذ بلغ نسبة التغير (47,6%) بين عامي 2009 و2010 ، أي بزيادة قدرها (40%) بسبب تحقيق ناتج قدره (2636,2) مليون دينار، مقاربا للناتج المستهدف لعام 2013 . ويعزى ذلك الى أستقرار الوضع الأمني وأقرار الموازنة العامة في الربع الأول من عام 2008 ، وأحالة أغلب المقاولات في منتصف العام ذاته، عليه بدأ التنفيذ الفعلي أنطلاقا من بداية 2009 ، علما ان نسبة التغيربلغت 3,33% بين عامي 2010و2011.

أما مساهمة القطاع من أجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد بلغت (17,3%) على مستوى المجموعة السلعية ، ونسبة (0,77 %) من الأجمالي العام للقطر لسنة 2010 و كانت حصة القطاع العام

* كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

منها (0,80%) و (0,04%) للقطاع الخاص ، و (0,16%) للدول المانحة . يضم هذا القطاع الأنشطة التالية :

- نشاط البنى التحتية ، ويتضمن الماء والصرف الصحي.
- نشاط الخدمات العامة ، والذي يتضمن التربية والتعليم، والصحة ، والسكن ، والسياحة والثقافة والتراث.

اولا : قطاع البنى التحتية/نشاط الماء والصرف الصحي

1-1 تقييم التقدم المحرز لنشاط الماء للمدة (2010-2012)

الهدف: شمول المناطق غير المخدومة سابقا بخدمات مياه الشرب وتوفير المياه الصالحة للشرب وحسب القياسات والمعايير الدولية ولجميع الأستخدمات ، وتقليل نسبة الشحة في عموم المحافظات وتقليص الفوارق بينها.

1- مؤشر عدد المشاريع الخاصة بخدمات الأسالة وتطورها

تحقق تطورفي أطراف بغداد والمحافظات في عدد مشاريع خدمات الأسالة أذ أرتفعت من (245) في سنة الهدف 2009 الى (251) ومن ثم الى (260) مشروع للأعوام 2010 ، 2011 .، وكذلك أرتفع عدد المشاريع الخاصة بالتأهيل من275 الى 367 ثم انخفض الى 72 مشروع للمدة ذاتها. في حين لم تشهد بغداد أي تطور في عدد المشاريع الجديدة بسبب عدم أكمال مشروع ماء الرصافة وحدث تطورفي عدد المجمعات المائية فقط.

2- مؤشر التخصيصات المرصدة لمشاريع الماء من اجمالي التخصيصات السنوية للنشاط

لم تتحقق مساندة لأنجاز الهدف ، أذ أنخفضت التخصيصات من (9,25%) في سنة الهدف 2009 الى (3,57%)عام 2010 ، واصبحت (3,93%) عام 2011 لأجمالي مشاريع الماء في بغداد والمحافظات، ويرد هذا الأنخفاض الى أعطاء الأولوية لقطاعي النفط والطاقة.

3- مؤشر تطور نسبة المخدومين بشبكات الماء

تحقق الهدف بنسبة (100%) في بغداد حيث تحصل الأسر على المياه الصالحة للشرب ، ولكن بمعدلات مختلفة من منطقة الى أخرى وبحسب قرب مشاريع أنتاج الماء والخزانات والمجمعات المائية من دور المواطنين.

أما في المحافظات فقد تطورت النسبة أرتفاعا من (77,4%) الى (80%) والى (82%) للأعوام 2009 و2010 و2011 على التوالي كنتيجة لنصب وحدات ماء مجمعة ووحدات عاملة بالطاقة الشمسية . علما أنه على المستوى المكاني حققت خمسة محافظات فقط زيادة حقيقية في كمية المياه المنتجة بزيادة عدد المجمعات العاملة وهي النجف ، كربلاء ، البصرة ، ذي قار ، وميسان.

4- مؤشر تطور كمية الأنتاج لتخفيض نسبة الشحة

تحقق تقدم بتخفيض نسبة الشحة في بغداد من 35,8% عام /2009 الى 21,7% عام /2011 وذلك بسبب الزيادة في كمية الانتاج من (2250-2350) الف م3/ يوم بين عامي (2009- 2010) والزيادة الاكبر في 2011 أذ بلغت (2740 الف م3/يوم) .

ارتفعت كمية الانتاج في المحافظات من (3228 الى 3835ثم الى3945) الف م3/ يوم للسنوات اعلاه . ولكن مع تزايد عدد السكان ظلت نسبة الشحة (20%) لعامي 2009 و2010 وحدث تقدم طفيف بأنخفاضها الى (18%) عام 2011.

5- مؤشر تطور حصة الفرد اليومية من الماء

تضمنت الخطة هدف زيادة حصة الفرد في بغداد لتصل الى (450) لتر / يوم في سنة الهدف ، اي بواقع زيادة (30) لتر/ يوم سنويا . زادت حصة الفرد في بغداد من (300) لتر/يوم عام /2009 الى(325) لتر / يوم عام /2010 أي تحقق الهدف بنسبة (98,5%) من المخطط ، ثم أرتفعت الحصة الى (350) لتر / يوم عام /2011 أي تحقق الهدف بنسبة (97,2%) من المخطط .

في المحافظات تطور أستهلاك الفرد من (300) الى (320) ثم الى (335) لتر/يوم للأعوام 2009 ، 2010، 2011 ، أي تحقق الهدف بنسبة (96,9%) ، و (93,05%) على التوالي.

6- مؤشر تقليل نسبة الهدر في المياه

أنخفضت نسبة الهدر في بغداد من 40% عام /2009 الى 38% عام /2010 ثم الى 35% عام 2011 كنتيجة لأصلاح شبكات المياه ومنها مشروع والخزانات الارضية وتوسيع المشاريع القائمة .

7- مؤشر المشاريع الستراتيجية المنجزة

زيادة طاقات أنتاج المياه للمشاريع القائمة بنسبة (4,44%) بين عامي 2009 -2010 ، ثم زادت الى (16,6%) بين عامي 2010-2011 ، علما انه تم أنجاز(4) مشاريع جديدة في المحافظات .

1-2 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اهداف نشاط الصرف الصحي للمدة (2010-2012)

الهدف :- رفع مستوى تغطية السكان المخدومين في بغداد من 75% الى 100% في سنة الهدف متجاوزين بذلك أهداف الالفية، ولتصبح نسبة التغطية 35% في المحافظات.

1- مؤشر تطور عدد المشاريع المنفذة لقطاع الصرف الصحي

لم يتحقق الهدف في بغداد ، أذ ظل العدد على حاله (3) مشاريع تأهيل للمدة 2009-2011. وفي المحافظات ظل العدد (29) مشروع لعامي 2009 و2010، ثم أرتفع الى (31) مشروع تأهيل فقط عام 2011 .أما مشاريع أعادة التأهيل فبقيت على حالها (44) مشروع .

2- مؤشر تطور أطوال الشبكات لمياه الأمطاروالصرف الصحي

تحقق تقدم في بغداد بزيادة المنفذ من أطوال شبكات الصرف الصحي من (21444) م طول الى (1112359) م طول بين عامي 2010 و2011 .

تحقق تقدم في التنفيذ في المحافظات بزيادة أطوال شبكات مياه المطار والصرف الصحي من (3445,297 الى 3696,236 ثم الى 5077,647) متر للأعوام 2009 ، 2010، 2011.

3- مؤشر تطور أحجام الطاقات الأستيعابية لشبكات الصرف الصحي للمشاريع القديمة والجديدة .

لم يتحقق اي تطور في بغداد عن سنة الهدف البالغ (684000) م3/يوم وبقيت الطاقات في المحافظات بدون تطور بين عامي 2009 و2010 بمقدار (51652) م3/يوم، ثم زادت بنسبة تغير متواضعة قدرها(18,1%) الى (651652) م3/يوم عام 2011 حيث لم يتم انشاء مشاريع جديدة بل تم تأهيل بعض المشاريع ومحطات الضخ وأصلاح تخسفات مع زيادة نسبة التصريف القياسي لكل شخص.

4-مؤشر تطور نسبة المخدومين من شبكات الصرف الصحي

حدث تطور في بغداد حيث ارتفعت نسبة المخدومين من (75%) الى (80%) والى (82%) للأعوام 2009 ، و2010 و على 2011 على التوالي .

في المحافظات أنحصرت الزيادة بين عامي 2009 و2010 فقط بأرتفاع النسبة من (25%) الى (30,06%) وبقيت بدون تغيير لعام 2011.

1-3 نقاط القوة

1. الاعتماد على ذوي الخبرة من الكفاءات الفنية العاملة في مجالات التصميم والتنفيذ والأشراف.
2. الدعم المالي للدورات التطويرية لتأهيل الكوادر العاملة في المجال.

1-4 نقاط الضعف

1. التداخل ما بين التعليمات الخاصة بشروط المقاولات لأعمال الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية من جهة وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية من جهة أخرى ، مما يربك عمليات الإحالة والتنفيذ والأشراف داخل مؤسسات القطاع .
2. ضعف الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية والقانونية لبعض العاملين.
3. ضعف الكوادرالعاملة المتخصصة في مجال مراجعة دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.
4. قلة المكائن والمعدات التخصصية والآليات اللازمة لتنفيذ بعض المشاريع.
5. ضعف إجراءات لجان الأشراف والمراقبة على المشاريع.
6. عدم دقة صيغة العقود الموقعة مع المقاولين والتأثير السلبي للعقود التي تبرم بالباطن، والبيع المتكرر للمقاولة.
7. صعوبة تخمين قيمة المواد المستوردة لأعتمادها على كثير من العوامل منها تغير الأسعار وتعدد المناشيء ووجود الغش الصناعي .

1-5 الفرص

1. أمكانات الإفادة من التجارب والخبرات الدولية لتطوير الكوادر وتطوير آليات العمل.
2. الحصول على دعم المنظمات الدولية لتعزيز الرفاهية والتنمية المستدامة .
3. توفر الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

1-6 التحديات

1. عدم كفاءة معظم المقاولين المحليين، ونقص المقاولين المصنفين في كثير من المحافظات.
2. التجاوزات الفردية على الأراضي المخصصة للمشاريع والمشاكل العشائرية وخاصة في المناطق النائية وما يترتب عليها من قضايا تعويضات معقدة .
3. عدم وجود سيطرة نوعية على المواد الإنشائية المستوردة. وعدم مطابقة المواد الإنشائية المنتجة محليا للمواصفات ، وتباين نتائج الفحوصات المختبرية مما يؤدي إلى تأخر الأنجاز.

4.غياب التنسيق المسبق مع بعض الوزارات ومجالس المحافظات والتقاطع في تنفيذ المشاريع في المحافظات.
5.ضعف أمكانية أغلب المكاتب الأستشارية الهندسية المصممة للمشاريع ، وكذلك مكاتب أعداد دراسات الجدوى الأقتصادية.
6.تأخر المصادقة على الموازنة العامة للدولة.
7.التأخر في اجراءات أستملاك الأراضي الخاصة بالمشاريع.
8.كثرة حالات التزوير في الوثائق المقدمة من قبل المناقصين مما ينعكس على التاخير في اجراءات احالة المناقصات.
9.بعض المشاريع تقع في مناطق تعاني من مشاكل في الوضع الأمني .
10.حصول تداخلات مع جهات كثيرة في اعمال تنفيذ المشاريع الخاصة بخدمات الماء والمجاري مما يؤدي الى حصول تأخير في تنفيذ المشاريع .
11.التجاوز على الخطوط الناقلة للماء والذي يؤدي الى زيادة الضائعات وتلوث المياه .
12.تأخر وزارة الكهرباء في ايصال الكهرباء الدائمية للمشاريع المستمرة.
13.انخفاض منسوب المياه في الأنهار والجداول التي تزود مشاريع الماء الخام مما يؤدي الى ابتعاد ممصات مضخات السحب عن مستوى الماء .
14.التأخر الحاصل من قبل وزارة المالية عند فتح الأعتماد للمواد والمعدات المستوردة.
15.تعدد الجهات الرقابية وكثرتها وعدم تخصصها يؤدي الى عرقلة العمل .

1-7 الرؤية والرسالة والأهداف الأستراتيجية لنشاط الماء والصرف الصحي للمدة (2013-2017)

الرؤية :

توافر الماء الصافي للجميع ... عنوان للأمن الأنساني
توافرالصرف الصحي للجميع.... عنوان للأمن البيئي

الرسالة:

- أستكمال تنفيذ مشاريع الخطة وزيادة تمويلها مركزيا من الموازنة الأستثمارية.
- أنشاء مشاريع جديدة للمناطق البعيدة عن خدمة المشاريع الرئيسية .
- الاستمرار بانشاء مجمعات التصفية الصغيرة للمناطق التي تعاني من شحة شديدة.
- تمديد شبكات الماء الصافي والصرف الصحي للمناطق غير المخدومة في المحافظات.
- تجديد الشبكات القديمة والمتضررة .
- تأمين الحصول على الخدمات بمواصفات عالمية.

الأهداف الأستراتيجية:

- شمول المناطق غير المخدومة سابقا في المحافظات.
- تأمين الخدمة بنوعية عالية وبموجب المواصفات العالمية في الحضر والريف.
- تقليل التباين بين المحافظات في مستوى الحصول على الخدمة.
- تأمين خزين مناسب من الماء لتغذية قطاعات المدينة عند توقف مشاريع الماء.

ثانيا : قطاع التربية والتعليم

2-1 تقييم التقدم المحرز في قطاع التربية والتعليم للمدة (2010-2012)

مرحلة رياض الاطفال

الهدف :- زيادة معدل التحاق الأطفال برياض الأطفال

1- مؤشر تطور أعداد رياض الأطفال الحكومية وقد أشارت الخطة إلى الحاجة إلى (437) روضة أطفال في سنة الهدف بمعدل زيادة سنوية (73) روضة.
انجاز (25) روضة في القطاع العام ، أي نسبة المتحقق من الهدف (15,24%) للمدة(2009-2011) .
2- مؤشر تطور أعداد رياض الأطفال الأهلية
نجحت خطة التنمية في تحقيق هدف تحفيز القطاع الخاص ليتولى دورا مهما في قطاع التربية والتعليم إذ ارتفع عدد رياض الأطفال من (125) إلى (223) للمدة 2009-2011.

المرحلة الابتدائية

الهدف :- استيعاب (98%) من السكان للفئة العمرية (6-11) سنة مقارنة بالسكان لنفس الفئة العمرية .

1- مؤشر تطور أعداد المدارس الابتدائية التي تم فك الازدواج الثلاثي والثنائي فيها .

تم ادراج عددا من المشاريع ضمن المنهاج الاستثماري للأعوام (2011-2014) منها بناء اجنحة صفوف اضافية عدد(67) جناح لفك الأزدواج الثلاثي وبناء (275) بناية مدرسة لفك الأزدواج الثلاثي بمختلف السعات وهدم واعادة بناء (19)مدرسة لفك الأزدواج الثلاثي في بغداد والمحافظات

الهدف :- الحاجة إلى المدارس، (2615) مدرسة بمعدل زيادة سنوية (436) مدرسة.

1- مؤشر تطور أعداد المدارس الابتدائية البديلة عن الطينية

تم ادراج مشروع هدم الأبنية الطينية وغير النظامية بعدد (410) بناية ، واعادة بناء مدارس بديلة عنها في بغداد والمحافظات في النصف الثاني من عام 2011 والمشروع حاليا" قيد الأنجاز .

2- مؤشر تطور اعداد المدارس الابتدائية

عند اخذ حداثة الخطة بالاعتبار يمكن القول انه تحقق انجاز متقدم للهدف حيث أنجز ما نسبته (35,8%) من المخطط عام 2010 ، وارتفعت النسبة الى (42%) عام /2011 .

المرحلة المتوسطة والثانوية

الهدف :- الحاجة إلى (913) مدرسة ثانوية بمعدل زيادة سنوية قدرها (162) مدرسة مضافا لها (10) مدارس للتعويض عن المدارس الطينية .

1- مؤشر تطور أعداد المدارس الثانوية الحكومية المنجزة سنويا.

تم انجاز (205) بناية مدرسية خلال العامين (2010-2011) وهذه يعني إن نسبة انجاز الهدف المخطط له قد تحقق بمعدل (23%) فقط وهي نسبة متواضعة قياسا بالعجز الكبير في هذا القطاع .

الهدف :- الحاجة إلى (85) مدرسة للقضاء على الدوام الثلاثي و(777) للقضاء على (50%) من الدوام المزدوج والحاجة لعشر مدارس للتعويض عن المدارس الطينية

تم ادراج عددا من المشاريع ضمن المنهاج الاستثماري للأعوام (2011-2014) منها مشروعين الأول لبناء (275) بناية مدرسة لفك الأزدواج الثلاثي بمختلف السعات . والثاني هدم وأعادة بناء (19)مدرسة لفك الأزدواج الثلاثي في بغداد والمحافظات .

مرحلة الاعداد المهني

الهدف :- الحاجة الإضافية إلى (73) مدرسة في سنة الهدف بمعدل (15) مدرسة سنويا .

- مؤشر إعداد المدارس المهنية المنجزة للقطاع الحكومي .

تحقق تقدم بنسبة أنجاز قدرها (16,66%) من الهدف المخطط .حيث تم بناء خمسة مدارس (ثلاثة في بغداد ومدرسة في الديوانية و مدرسة في كربلاء) .

قطاع التعليم العالي

الهدف :- زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي والمعاهد الفنية والكليات التقنية (7160 طالب جامعي) و (10274 للمعاهد التقنية) و (2030 للكليات التقنية) ومعدل زيادة سنوية للتدريسيين في التعليم الجامعي (338) تدريسي والتعليم التقني (343) .

1- مؤشر تطور عدد الكليات والمعاهد الجديدة

تحقق الهدف فيما يتعلق بالكليات الحكومية ، أذ زادت بواقع (13 كلية) ، والكليات والأهلية بزيادة (3 كليات) بين العامين الدراسيين (2008-2009) و (2009-2010) ، بأستثناء الكليات التقنية والمعاهد الفنية التي لم تتحقق لها أي أضافات .

2-2 نقاط القوة

1- تبني تشريعات داعمة لولوج القطاع الخاص في مجال التربية والتعليم .

2- تحديث المناهج والأبنية المدرسية.

3- توسيع التعاون مع الجامعات العالمية في التعليم الجامعي من خلال عقد ورش عمل والأتفاقات العالمية لأعادة التواصل العلمي.

4- أدخال التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.

5- زيادة موارد وفرص التدريب للأساتذة والطلبة في التعليم الجامعي.

6- تشريعات ميسرة لأكمال الدراسات العليا على النفقة الخاصة.
7- زيادة الأنفاق لتطوير الجانب البحثي ورعاية العلماء وأنشاء المراكز البحثية في عموم القطر.
8- توفير الأقسام الداخلية لكافة الجامعات.
9- الأهتمام بالكليات الطبية ودعمها بأنشاء مستشفيات جامعية في بغداد ، كربلاء ، نينوى ، وأنشاء جامعات تخصصية بتصاميم عالمية.

2-3 نقاط الضعف

1- مشكلة تدني خدمات البنى التحتية للأبنية الخاصة بالتربية والتعليم.
2- عدم كفاءة الكوادر فنيا وماليا .
3- الإجراءات الروتينية في عمليات الإحالة والتعاقد مما يؤدي الى تأخر تنفيذ المشاريع.
4- قلة الكوادر الهندسية قياسا بحجم الأعمال المنفذة والمحالة .
5- مركزية الأعلان وأجراءات وآليات الأحالة مما يسبب بيع المقاولات بالباطن .

2-4 الفرص

1- توفير دعم للقطاع الخاص ليقوم بدوره بشكل كفوء بحيث يركز على الجودة وتقديم نوعية تعليم عالية بسعر يتناسب والقدرة الشرائية للمواطن العراقي .
2- الأفادة من تجارب المدارس والجامعات العالمية الرصينة.
3- الأفادة من المنحة الكورية لتجهيز الجامعات.

2-5 التحديات

1- النقص في قطع الأراضي المخصصة لبناء المدارس وخصوصا في مراكز المدن ذات الكثافة السكانية العالية .
2- مشاكل ملكية الأراضي وعائديتها والتجاوزات .
3- ضعف كفاءة المقاولين المحليين.
4- ضعف السيطرة النوعية على المواد الداخلة في التنفيذ .
5- عدم أستقرار الوضع الأمني .

2-6 : الرسالة والأهداف الأستراتيجية لنشاط التربية والتعليم للمدة (2013-2017)

الرسالة :

- ❖ تصميم نماذج المباني بما يحقق خفض تكلفة الإنشاء والتشغيل والصيانة ، وبما لا يتعارض مع كفاءة المبنى للخدمة التعليمية0
- ❖ التعدد الوظيفى لبعض العناصر المكونة للمبنى .
- ❖ إنشاء مجمعات مدرسية تشترك فى عناصر الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية .
- ❖ تحديد للنماذج والمواقع بطريقة موضوعية بناء على معلومات دقيقة وفق الحاجة الفعلية.
- ❖ توفير الحد الأدنى من العناصر والخدمات الضرورية بالمبنى 0
- ❖ اختيار مواد إنشاء عالية الجودة وقليلة التكاليف .

الأهداف الستراتيجية :

- تطوير وتحديث تصاميم المباني المدرسية إضافة لتوحيد وتحديث المواصفات الفنية .
- وضع آلية لضبط وتأكيد الجودة للمشاريع الجاري تنفيذها .
- وضع أسس وضوابط للاستفادة القصوى من برامج التأهيل والترميم .
- توحيد أساليب التشغيل والصيانة في المباني المدرسية وما يتبعها من تطوير للعقود والمواصفات بما يضمن جودة الأعمال المنفذة .
- تطوير أداء الكادر الفني العامل وصقل خبراتهم وتأهيلهم .

3-5 ثالثا : قطاع الصحة

3-1- تقييم التقدم المحرز في أهداف قطاع الصحة للمدة (2010-2012)

الهدف :توسيع وتطوير المؤسسات الصحية الحالية بنسبة 50% .
مؤشر تطور اعداد المؤسسات الصحية على مستوى المحافظات . -
تم توسيع (8)مراكز، وتأهيل (3) مراكز رعاية الصحية ، و انشاء (3) مستشفيات ، و(7)مستشفيات تخصصية حكومية عام 2010 . وهذا يعد مؤشر جيد لتحقيق الهدف .

الهدف: توسيع خدمات الرعاية الصحية الاولية من خلال زيادة عدد المراكز الصحية لتغطية حاجة دوائر الصحة في بغداد والمحافظات وبنسبة 20 % .

- مؤشر تطور اعداد المراكز الصحية

تحقق تقدم باهر 34 مركز رعاية صحية عام 2010، ضمن الميزانية الاستثمارية وتنمية الاقاليم ، قياسا بأربعة مراكز فقط في سنة الهدف 2009، اي بنسبة زيادة 750 % .

الهدف :زيادة اعداد المراكز الطبية التخصصية لتغطي احتياجات المحافظات من الخدمات التخصصية (جراحية دقيقة وتشخيصية وقائية نسبة 50 %).

- موشر تطور اعداد المراكز الطبية التخصصية في بغداد والمحافظات

تم أنجاز 12 مركز تخصصي عام 2010 ، موزعةعلى الديوانية وبابل والانبار بعدد واحد لكل منها ، وأثنان في كل من بغداد و نينوى و ميسان ، و3 في النجف .

3-2 نقاط القوة

1- أفتتاح مراكز للرعاية الصحية الأولية.
2- التوسع في تطبيق نظام طب الأسرة في المراكز الصحية.
3- فتح مراكز نموذجية للفحص الطوعي (العوز المناعي).
4- ترجمة وطبع دليل مصطلحات الأيدز العالمي.
5- زيادة عدد الفحوص الأجمالية للعوز المناعي،
6- خفض عدد الاصابات المسجلة لمرض البلهارزيا.
7- تطوير كفاءة العاملين الادارية والفنية والقانونية.
8- استخدام وسائل الاتصال الحديثة.

3-3 نقاط الضعف

1. ضعف كفاءة أدارة الموارد المالية.
2. هجرة الكفاءات.
3. قلة الكوادر الهندسية والفنية.

3-4 الفرص

1. البدء بتطبيق خطة فحص النساء الحوامل المصابات بألتهاب الكبد الفايروسي النوعي.
2. البدء بتطبيق نظام الاعتماد في القطاع الصحي من خلال اعداد معايير قياسية.
3. تنفيذ مسح التقييم التغذوي السريع للأسر في مناطق الجفاف.
4. أطلاق المشروع الوطني للسيطرة على العوق الذهني.

3-5 التحديات

1. تأخر المصادقة على الموازنة ممايؤدي الى تاخير تنفيذ المشاريع .
2. صعوبة تخصيص قطع الاراضي الخاصة بمشاريع النشاط وذلك لأرتفاع أجورالبدل.
3. مشاكل التسجيل العقاري والتجاوزات على قطع الاراضي العائدة ملكيتها لدوائر هذا القطاع .
4. تأخير فتح الأعتماد المستندي LCوالأجراءات البديلة حول الصرف .
5. وجود شواغل تعيق استلام المواقع .
6. تأخر الحصول على نتائج الفحوصات المختبرية بسبب عدم قبول المختبرات الأنشائية بفتح المختبرات الحقلية وكذلك قلة المختبرات الرسمية .
7. فرض الحماية الأمنية للشركات الأجنبية من قبل وزارة الدفاع بأنشاء سياج امني يؤثر سلبا" على تنفيذ بعض فقرات المشروع .
8. تعقيد الأجراءات عند استخدام اسلوب تنفيذ المشروع (تسليم مفتاح)وخاصة عند المصادقة على تغيير في التصميم مما يؤدي الى تأخير تنفيذ المشروع .
9. التأخر في ايصال خدمات البنى التحتية الى مواقع المؤسسات الصحية مما يؤدي الى تأخير تشغيل المشروع.

3-6 الرسالة والاهداف الأستراتيجية لنشاط الصحة للمدة (2013-2017)

الرسالة

- ❖ **تطوير البنى التحتية ومستوى الخدمات والبيئة للمؤسسات الصحية**
- ❖ **بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم التكامل بينهما .**
- ❖ **توسيع نطاق الخدمات الصحية المتاحة .**
- ❖ **توفير وحدات طب أسرة في جميع الأماكن وطبقا للكثافات السكانية والمعايير العالمية**

الأهداف الأستراتيجية :

- **تحديث وزيادة عدد المستشفيات والمراكز الطبية ووحدات الرعاية الأولية وأماكن توزيعها جغرافيا.**
- **الاهتمام بالتوسع في أعداد المستشفيات التخصصية و المراكز الطبية المتطورة في المحافظات والقرى.**
- **تطبيق استراتيجيات التكامل بين الخدمات الحكومية والخدمات الخاصة والأهلية ودعم تطبيق معايير الجودة لضمان جودة الخدمات المقدمة**
- **استحداث خدمات صحية جديدة بما يتماشى مع مستحدثات الطب واحتياجات المنطقة مثل خدمات الرعاية المنزلية وخدمات رعاية المسنين و إنشاء مركز طب الإصابات والحوادث ومركز العلاج التاهيلى.**

رابعا : نشاط السكن

4-1 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اهداف الخطة للمدة (2010-2012)

الهدف:- **توفير السكن اللائق لأكبر عدد ممكن من الأسر في إنحاء البلاد ، و تقليل الفوارق في مستويات الإشباع السكاني بين المحافظات المختلفة من جهة وبين الحضر والريف من جهة أخرى. أنطلق هدف الخطة من سنة الأساس بمشاريع مجمعات سكنية في عموم القطر بواقع (55) مشروع تضم (28707) وحدة سكنية أي بواقع 5742 وحدة سكنية سنويا .**

1- مؤشر عدد الوحدات السكنية المنجزة

كانت نسبة الانجاز السنوي للوحدات متواضعة ، حيث أن المخطط خلال سنوات الخطة يشكل (2%) فقط من الحاجة الفعلية لوحدات السكن البالغة (2مليون). وقد كانت نسبة الانجاز متواضعة لعامي (2010-2011) بحدود (12,73%) من أجمالي المشاريع ، أي تم انجاز (9%) من الشقق أو الوحدات السكنية من الإجمالي البالغ (28707) وحدة سكنية .ويعزى ذلك إلى ضعف كفاءة شركات المقاولة في القطاعين العام والخاص على السواء ، ومعوقات أخرى داخلية أدارية وفنية وتشريعية .

2- مؤشر إجمالي القروض الخاصة بالسكن

تحقق تحسن في مجال قروض الإسكان من القطاع العام عن طريق صندوق الإسكان وكان دوره ايجابيا. حيث بلغ عدد المقترضين (3175) عام/2009 ورغم انخفاض العدد إلى (2829) عام/2010 ثم إلى (2148) عام/2011 فقد عاد للارتفاع في بداية عام/ 2012 إلى 4185. وتفسير هذا التغير يعود إلى توقعات المواطنين بانخفاض أسعار الفائدة على القروض مما أدى إلى انخفاض طلبهم لعامي 2010 و2011 ، وحين تحقق تغير ايجابي في جانب التشريعات بتخفيض سعر الفائدة ارتفع الطلب مجددا .

3- مؤشر توزيع القروض حسب المحافظات

تحقق تقدم في تقليص نسبة التفاوت بين المحافظات بما يتواءم ومعدل الحرمان السكني فيها حيث احتلت محافظة ميسان الأكثر حرمانا (44,5%) بأعلى نسبة قروض (13,55%) وبما يتناسب مع نسبة السكان الأقل فيها (3,4%) حيث أنجزت (14,93%) من الوحدات السكنية للمدة (2005-2010) والأمر ذاته تحقق بشكل مقارب لمحافظتي واسط والديوانية مقارنة بمحافظة بغداد التي أنجزت(14,26%) من الوحدات رغم أن فيها أعلى نسبة سكان (24,6%) ولكن بمعدل حرمان اقل (28,2%) .

4- مؤشر اجمالى التخصيصات الاستثمارية المرصودة لقطاع السكن

يؤشر زيادة من (4,8% الى 7,7%) من اجمالي التخصيصات لمشاريع قطاع المباني والخدمات لعام 2009 ألا أن نسبته انخفضت إلى (4,9 %) لعام 2010 لمنح دور أكبر للقطاع الخاص. ثم ارتفعت النسبة إلى (6,1 %) عام 2011 ويعزى ذلك الى حسم قضايا تخص ملكية الأراضي المخصصة لبناء مجمعات سكنية في بعض المحافظات.

5- مؤشر الإجراءات التنظيمية والمؤسسية والفنية

تحقق تقدم نوعي في مجالين:

- الأول؛ مجال التوعية ونشر المعرفة وتأهيل الكوادر المعنية بالتعامل مع مشكلة العجز السكني خلال المدة (2010-2011).

- ثانيا؛ تحقق تقدم مهم جدا في تشريعات الإقراض السكني مما حفز الطلب على الإنتاج السكني وذلك بانجازين هما: الغاء سعر الفائدة على قروض الإسكان البالغة (6%) لتصبح (0%) (تحميل أداري 2% فقط) من جهة وتقليص التباين في حدود سقف الإقراض بين بغداد والمحافظات والاقضية والنواحي ، إذ كانت قيمة القرض (30 مليون و25 مليون و 18 مليون) على التوالي خلال المدة (2009-2011) وتم تعديلها الى (35 مليون) في بغداد و(30 مليون) للمحافظات والاقضية والنواحي على حد سواء سبب الاعتقاد بتقارب اجور عناصر الإنتاج في جميع هذه المناطق .

الهدف: تخفيض درجة الاكتظاظ السكاني ومعدلات الأشغال الى الحدود المقبولة ، وهدف تحسين قدرة أصحاب المساكن لتحسين وتوسيع مساكنهم القائمة

1- مؤشر عدد إجازات البناء الجديد والإضافة والتحوير

تحقق تقدم متواضع من خلال : ارتفاع عدد الإجازات الكلية الممنوحة للقطاع الخاص للمدة (2009-2011) بنسبة زيادة (15,8%) .وارتفاع عدد إجازات الأبنية الجديدة والإضافة والتحوير والهدم وإعادة البناء بنسبة تغير مقدارها (20,7%) من إجمالي عدد الإجازات أما نسبة الترميم فقد بلغت من الإجمالي (1,83%) من إجازات البناء الكلية الممنوحة للقطاع الخاص للمدة (2009-2010) .

الهدف: زيادة قدرة الحكومة للتصدي لاحتياجات الفئات الخاصة والشرائح التي لا تستطيع الحصول على سكن مناسب.

2- مؤشر تطور عدد الوحدات السكنية لذوي الاحتياجات الخاصة

تم التخطيط لانجاز (9) مشاريع لذوي الاحتياجات الخاصة في المحافظات الجنوبية ، منها (4) مجمعات سكنية لمؤسسة الشهداء في محافظة البصرة بواقع 1872 دار و 1896 شقة سكنية ، و(2) مجمع للمهجرين، و(3) مجمعات لمؤسسة السجناء.

نتائج التنفيذ كانت منخفضة ، حيث أن مشروع واحد فقط في البصرة بواقع (1416) دار مستمر قيد التنفيذ، و بقية المشاريع قيد الإحالة. أي أن نسبة ما هو قيد الإنجاز (37,6%).

الهدف: رفع كفاءة أنتاج المساكن وخفض كلفها، وتحسين جودة المساكن الجديدة بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة والتأثيرات البيئية.

3- مؤشر تطور عدد الوحدات السكنية وفق معايير الجودة التي تشترطها وزارة الاسكان من اجمالي عدد الوحدات المستهدفة

لم يتحقق هدف الخطة ، أذ لم يتم تنفيذ المخططات المرصودة لهذا الهدف خلال للمدة 2009 - 2011 ، حيث واجهت المشروع مشكلة عدم وفرة الأراضي ، ما عدا في محافظات محدودة.

4-2 نقاط القوة

1- **الاعتماد على الكفاءات الفنية الوطنية في مجالات التصميم والتنفيذ والأشراف.**
2- **التمكن من أدراج مشروع المساكن الاقتصادية لذوي الدخل المحدود ضمن ميزانية عام 2012 بتخصيصات سنوية قدرها (50) مليار دينار، يعتمد على اساليب بناء حديثة اقتصادية وصديقة للبيئة. وقد تم إعلان مسابقة دولية لتصميم هذه المجمعات واختيرت تصاميم فائزة لهذا الغرض.**
3- **الدعم المالي للدورات التطويرية لتأهيل الكوادر العاملة في المجال.**
4- **تحقيق تقدم ملموس في مجال التوعية والتثقيف ونشر المعرفة وتأهيل الكوادر ذات الصلة.**
5- **التغيير الأيجابي في تشريعات قروض صندوق الأسكان بما يحقق اهداف القطاع.**

4-3 نقاط الضعف

1. **تداخل وعدم شمولية التعليمات الخاصة بالشروط العامة للمقاولات ، والصيغ القانونية للعقود مما يربك عمليات الإحالة والتنفيذ والأشراف وأجراءات سحب العمل .**
2. **ضعف الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية والقانونية لبعض العاملين.**
3. **ضعف الكوادر المتخصصة في مجال أعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية ، مع افتقار أغلب المشاريع إلى هذه الدراسات المتكاملة.**
4. **قلة المكائن والمعدات التخصصية والآليات اللازمة لتنفيذ بعض المشاريع.**

5. ضعف إجراءات لجان الأشراف والمراقبة على المشاريع.
6. عدم دقة صيغة العقود الموقعة مع المقاولين والتأثير السلبي للعقود التي تبرم بالباطن، والبيع المتكرر للمقاولة.

4-4 الفرص

1- توافر القروض الخاصة بمشاريع الإسكان وصيانة المساكن.
2- المصادقة على سياسة الإسكان الوطنية.
3- أمكانات الإفادة من التجارب والخبرات الدولية في التنفيذ بأستخدام المواد والأساليب ذات الجودة وفق المعايير الدولية.
4- الحصول على دعم المنظمات الدولية لتعزيز الرفاهة والتنمية المستدامة.
5- تفعيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمواد الإنشائية لاستغلال المدخلات المحلية من المواد الأولية وقوة العمل الوطنية.
6- أمكانية ضمان التنفيذ بتنافسية عالية عبر عقود المشاركة بين الشركات الحكومية و الشركات الأجنبية المتخصصة .

4-5 التحديات

1. عدم كفاءة معظم المقاولين المحليين، ونقص المقاولين المصنفين في كثير من المحافظات
2. سوء الأوضاع الأمنية.
3. السكن العشوائي و التجاوزات الفردية على الأراضي المخصصة للمشاريع والمشاكل العشائرية وخاصة في المناطق النائية.
4. عدم وجود سيطرة نوعية على المواد الإنشائية المستوردة.
5. عدم مطابقة المواد الإنشائية المنتجة محليا للمواصفات ، وتباين نتائج الفحوصات المختبرية مما يؤدي إلى تأخر في مدة الانجاز.
6. عدم تهيئة البنى التحتية اللازمة للقطع المخصصة للمجمعات السكنية المثبتة في الخطة ، وبعض القطع تقع خارج حدود البلديات والتصميم الأساسي.
7. غياب التنسيق المسبق مع بعض الوزارات ومجالس المحافظات والتقاطع في تنفيذ المشاريع في المحافظات.
8. ضعف أمكانية أغلب المكاتب الأستشارية الهندسية المصممة للمشاريع.
9. تأخر المصادقة على الموازنة العامة للدولة.
10. التأخر في اجراءات أستملاك الأراضي الخاصة بالمشاريع.
11. كثرة حالات التزوير في الوثائق المقدمة من قبل المناقصين مما ينعكس على التاخير في اجراءات احالة المناقصات.
12. سياسة الأغراق التجاري لمواد الأنشاء الأجنبية ومنافستها للمحلية بالنوعية والأسعار.

4-6 الرؤية والرسالة والاهداف الأستراتيجية لنشاط السكن للمدة (2013-2017)

الرؤية:

دار ... سكن تختاره كإنسان
دور ... وطن يجمعنا بأمان

الرسالة :

- توسيع خيارات العراقي بسكن لائق.
- زيادة رفاهية الأفراد والأسرة.
- ضمان حقوق الأنسان بالعيش الكريم والصحي.
- الدولة الشريك والراعي للقطاع الخاص في توفير السكن اللائق.
- مؤسسة خدمية للنهوض بالنمو والتنمية المستدامة .
- بناء عراق أخضر جديد مهمتنا.

الأهداف الأستراتيجية :

- **توفير السكن اللائق للجميع.**
- **أدخال أساليب بناء حديثة وصديقة للبيئة.**
- **تمكين القطاع الخاص من ممارسة دور أكبر.**
- **الحفاظ على الرصيد السكني وتوسيع القائم منه.**

خامساً : نشاط الثقافة والسياحة والاثار

5-1 تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الخطة (2010-2012)

الهدف : تعزيز صدارة العراق للإرث الحضاري والحفاظ على الهوية الثقافية والفنية العراقية وإعادة بناءها وتطويرها .

1- مؤشر التخصيصات الأستثمارية لخدمات النشاط

- **الثقافة : تحققت نقطة قوة لهذه الخدمة بتحقق أرتفاع متزايد في نسبة التخصيصات من الأجمالي من (66,62 %) لسنة الهدف 2009 ، الى (65,18 %) لعام 2010 ، ثم الى (86,10 %) لعام 2011 . ويرد ذلك الى أدراج مشروع (بغداد عاصمة الثقافة العربية).**
- **السياحة : في المقابل أنخفضت حصتها من الأجمالي الى (5,77%) عام 2011 بعد أن كانت (19,08%) و (21,38%) عامي 2009 و2010 على التوالي . ويعزى ذلك الى أن نشاط السياحة أنحصر في السياحة الدينية .**
- **الآثار : وأنخفضت بالمثل تخصيصات المشاريع الآثارية من (15,29 %) الى (13,43%) ثم الى (8,12%) للأعوام 2009 و2010و2011 ، وذلك لأن مسؤولية المشاريع الاثارية قد أنيطت بمجالس المحافظات والأدارات المحلية ضمن برنامج تنمية الأقاليم .**

الهدف : رفع مستوى الأداء الاقتصادي للقطاع من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وتوليد فرص عمل ليكون مساهما فعالا في تنويع الاقتصاد العراقي للحد من الفقر والبطالة وخاصة في المناطق السياحية النائية .

- مؤشر تخصيصات إعادة تأهيل المواقع السياحية والدينية والاثارية

بين عامي 2010 و 2011 انخفضت نسبة تخصيصات إعادة تأهيل المواقع السياحية من الإجمالي من (84%) إلى (49%) ، وبذلك لم يتحقق هدف الخطة.

الهدف :- خلق صناعة سياحية ذات قدرة تنافسية مع دول الجوار، و إعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص في إدارة وتشغيل المرافق الاثارية والثقافية.

1- مؤشر تطور عدد الفنادق السياحية

لم يتحقق هدف الخطة وفقا لهذا المؤشر حيث تناقص عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي (662) إلى (590) بين عامي (2009-2010) اي بنسبة تغير سالبة قدرها(- 10%) وذلك بسبب ضعف الخدمات عموما والخدمات السياحية بشكل خاص وكذلك بسبب الأوضاع الأمنية التي أدت الى توقف السياحة الوافدة الطبيعية والاثارية والعلاجية .

2- مؤشر عدد الفنادق بحسب القطاع (عام وخاص) :

وافق المؤشر هدف الخطة بأدارة القطاع الخاص للنشاط السياحي ، حيث أرتفع عدد الفنادق الخاصة بين عامي 2009 و2010 بنسبة تغير (2,4 %) . وفي عام /2010 كانت حصة القطاع الخاص من إجمالي الفنادق والشقق والمجمعات السياحية (98%) و(2%) للقطاع العام . في المقابل تولت الدولة خدمتي الثقافة والآثار .

الهدف : تأمين مقومات جذب السياح الأجانب وبالذات في مجال تأمين الخدمات التكميلية من أيواء ونقل وضيافة ومصرفية متطورة .

- مؤشر عدد مراكز التدريب للكوادر العاملة في مجال السياحة

وفقا لمقتضيات خطة التنمية فقد تضمنت الموازنة الاستثمارية في عامي (2010-2011) مشروعين للتأهيل والتدريب في بغداد والنجف من إجمالي مشاريع هذا القطاع وهذا تقدم ملموس .

5-2 نقاط القوة

1- توفر المقومات الطبيعية لاقامة صناعة سياحية وآثارية .

2- الأعتماد على الأرث الحضاري والهوية الثقافية العراقية في تعزيز صدارة العراق.

5-3 نقاط الضعف

1- الضعف في سيطرة الجهاز الاداري لأخلاء بعض الأبنية الخاضعة للتأهيل وتسليمها الى الشركات المنفذة.
2- تعدد مصادر أتخاذ قرارأسلوب الأعلان عن مناقصات المشاريع مما يؤدي الى تأخر احالتها.
3- عدم توفر الآليات والمكائن الضرورية ذات المواصفات العالية الضرورية للصيانة .
4- الضعف في الأجراءات الأدارية المنظمة لسير العمل،و التأخيرات والتعقيدات في الأجراءات الأدارية بسبب الروتين والبيروقراطية.
5- عدم مواكبة معاهد السياحة والفندقة للتقدم في جودة الخدمات والجودة الشاملة.
6- ضعف مستوى الادارة والاداء الفندقي في معظم شركات الفنادق المختلطة.
7- ارتباط خدمات النشاط بجهة مركزية وعدم تفويض الصلاحيات للجهة صاحبة النشاط مما يؤدي الى تأخر في الأجراءات الأدارية في تنفيذ المشاريع الخاصة بكل نشاط .
8- نقص في الكوادر الهندسية و الفنية والأدارية والقانونيين مما يؤثر على سير تنفيذ المشاريع
9- ضعف القدرات والمهارات الفنية والهندسية المتواجدة مما ينعكس على عدم دقة جداول الكميات وشموليتها لكافة أحتياجات مشاريع التأهيل

5-4 الفرص

1- التعاون مع المكاتب الأستشارية العربية و الأجنبية لتصميم وتنفيذ المقاولات الخاصة بالمشاريع.
2- التعاون مع المنظمات المهنية داخل وخارج القطر.
3- الافادة من التجارب الدولية بتطوير السياحة كنشاط مدر للعملات الاجنبية.
4- تشجيع اقامة المشاريع السياحية الدينية وتحسين الخدمات السياحية لزوار العتبات المقدسة .
5- اجراء المسح السياحي والاثاري والتراثي في محافظات القطر كافة.
6- تاهيل وتدريب العاملين داخل وخارج القطر.
7- وضع خطط تنمية قطاعية لأن من مزايا الأستثمار السياحي تأثيره بأضعاف مضاعفة على انشطة الأقتصاد الوطني الأخرى بفعل تأثير المضاعف السياحي .
8- تطوير العلاقات السياحية الخارجية عن طريق تفعيل الاتفاقيات السياحية مع دول العالم.
9- جذب الأستثمارات العربية والأجنبية لتوفر مقومات السياحة الآثارية والثقافية والطبيعية .

5-5 التحديات

1- شركات المقاولة الخاصة تتسم بكونها غير متخصصة وغير كفوءة تقنيا وهناك ضعف في كفائتها المالية والإدارية .
2- وجود متجاوزين على بعض من الاملاك الخاصة بالمرافق السياحية .
3- الأجراءات الأمنية لبعض المرافق والدوائر الحساسة التي تقطع الطرق المؤدية لمشاريع القطاع وتأخر تسليمها.
4- تأخر اجراءات استملاك وشراء الأراضي لأنشاء المشاريع السياحية .
5- تأخر المصادقة على الموازنة الأستثمارية وعدم كفاية التخصيصات المالية المخصصة لمشاريع النشاط ممايسبب تأخر تنفيذ المشروع .
6- تقاطع الصلاحيات الموجودة بين الحكومة المحلية والمركزية مما يربك سير العمل
7- عدم وجود مصارف عاملة في المنافذ مما يؤدي الى ضياع مستحقات الدولة.

5-6 الرؤية والرسالة والاهداف الأستراتيجية لنشاط السكن للمدة (2013-2017)

الرؤية:

"البناء" هو المفتاح لنهضة الثقافة وترويج السياحة وحفظ التراث

الرسالة:

- رسم دور اكبر للدولة كشريك للقطاع الخاص .
- استكمال البنى الارتكازية وتطوير الخدمات التكميلية .
- استقدام الاستثمارات الاجنبية .
- التواصل ومد خطوط التعاون مع الثقافة العربية والعالمية .

الأهداف الأستراتيجية:

- تعزيز صدارة العراق للأرث التاريخي والحضاري العالمي .
- بناء مدينة ثقافية في كل محافظة و قصر ثقافي و بيت ثقافي في كل قضاء من كل محافظة لغرض إيصال الثقافة الى أبعد نقطة في العراق .
- بناء مسارح ودور عرض سينمائي في كل محافظة ضمن المجمع الثقافي .
- تأهيل المباني العائدة لوزارة الثقافة في بغداد والمحافظات .

.....
.....
.....